رسالة
اثبات الواجب

للمولى المحقق الفاضل المدقق أفضل المتأخرين
وأكمل المستجدين جلال الملة والدين محمد الدواني

جاد لذاده قرضجی ورلیشه
یدی غروشدن ابکی تمن اکسک
چروک لقه
الق سلطه بر سر معلق صاغ باره یکری

بسم الله الرحمن الرحیم
اعوذ بکلمات الله التامات
من غضبه وعقابه
وشر عباده
ومن همزات الشیاطین وان یحضرون

٦

رسالة اثبات الواجب للاوائل

وبه نستعين بسم الله الرحمن الرحيم وبه المعين

الحمد لله الذي سبحانه وتعالى ان يكون له شريك ... والاشتراك ... عن أن يطلع عليه
الا احد بعلم واحد تحيرت العقول والافهام في كبرياء ذاته وتلاشت الاوهام
في بيداء كمال صفاته وثبت وجوده بذاته ... انه ... بعد ما ...
بذاته ونشهد بوحدانيته تعالى ... صلى عليه ... دائما ...
مدار السعادة الابدية ... ما ... بعد ... البرية
الانقياء ... الاصفياء ... فهذه فوائد شريفة ... ونكات
لطيفة ... في حل رسالة اثبات الواجب المشتملة على دقائق وتحقيق
المطالب للمولى المحقق ... الفاضل ... واكمل المتبحرين جلال
الملة والدين محمد الدواني ... في ... الى ... الامال ...
للاولى الالباب ... على ... وجعلته ... تحفة ...
على ... الفضائل ... العلم ... والفضائل ... صاحب ...
والجلال ... المكرمة والكمال ... سيادة ... والاقبال ...
... والافضال ... مثل ... الزهر ...
معالم الشريعة ... الدولة ...
النبوة ... التعالي ... حضرة العلم
جامع ... المكارم ... من ... المعين ...
يحب ... بحفظ الله ... الى قيام الساعة ...
القيام ... قال ... انا ... في ... اقول ...

اعلم ان

قوله وسلكنا الله سبيل الاطناب ... الدلائل ... ان ... سلكنا
وانما حملنا على ذلك ... لا يمكن ... حقيقته ... وسلكنا
في بعضها ... الاكثر ... على ... الجميع
هذا ... على ابطال الدور والتسلسل ... من الطريق
بينة ... الدليل ... عليه ... تسلسل ...
ما ... الى ابطال التسلسل ... ابطال الدور ...
كما ذكره ... فلا ... الرسالة على ... كما ان
الاولى ان ... على ... الرسالة ...
... والثاني ... الاول ...
لان الاولى ... التقرير ... ابطال الدور والتسلسل
جزا ... فقد ... الحكماء ...
... في ... الابطال ...
في هذا ... المقصد الاول في المسلك الاول قال ...
ابطال ... ذكرنا ... البيان ...
والتسلسل ... التوالي ... سيكون
سلكنا ... الملك ... على
ابطال ... الرسالة ...
في ... البيان ... بعد ...
... المسلك الاول ... الدليل

وقد قيل ان ابطال الدور والتسلسل ... دليل ... ابطال الدور والتسلسل ... والى ... اشارة ... المسلك الاول ... الدور ...

ولم تقل الكلام اليه بانه مسلسل بحث فان الكلام في بحث عنها الكلام
في الآتية وهكذا فلا يلزم المحال التسلسل الا اذا بقي الكلام الى بحث
الممكن اما مسلسلة واحدة او سلسلة متناهية وبحث متناهية فلم قلت
اما الاولى او خارج عن سلسلة والا قلنا بالاول بعدين ما ذكرت
فتعين الثالث ولا يكون ان الموجود الخارج عن جميع الممكنات معنى
هذا الوجود الذي اخذناه واجب لذاته فلنعم الموجود الواجب
والممكن فحمل ما هو موجود خارج عن احد هذين فهو داخل في الآخر
فاعمل من القسمة اليه ما ذكرناه وان كان معاد فتبين فائدة بحث
واعلم انه لو قال والموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته
او مستند لم لكان اولى لشمول الاسم هذا الواجب واجبات العبود
والخارج الخارج كما عرفت قوله وعلى الحط فرتبال ثبوت الواجب
على تقدير عدم انتهاء الممكن اجمالا او بعد استطالة البحث كون ذلك الواجب
على تقدير نفي الحط مطلقا اما قبل ان لم يستند اليه كون ذلك
بانه موجود ممكن يتوقف وجوده على هذا المجموع بان يكون
هذا الاستناد وجوده فكيف ذي ما لا يحتمل نفي الحط فلا يكون
واجبا عنه بان الكل كما ذكرتم لكن الخلف للقائم قد يكون على الحط
ولو كان الحال على ما هو ذكر مطلقا بل على ان على هذا
الحط بعد الوجود ممكن ما لما صار عن الواجب لذاته المتبدأ
او انتهاء ارصاد وهما كما أشرنا على سبيل التنزل او على سبيل النفس

وامّا

مرجوعا موجود ممكن وكل موجود ممكن
لا بد له من علة ؟

واما ما ان حصل الحط اما على تقدير الاول والثاني فظاهر واما على تقدير
الثالث والرابع فلان الباقي بعد الحذف الذي هو فرض عدم الموجود
وذلك العدم ليس بشيء اه ويعلم منه ان هذا الاستدلال ليس بجاري
فرض في نفي الحط بحيث يتوجه عليه السؤال المذكور وتوهم قوله انه الحق
يشعر بالتناقض ولو سلم فمن كونه فلا يأبى به قوله وما الذي ذكرتم
قوله فاثبات الواجب بما يشعر بالتناقض يكون معارضة فيه ان الاشعار
بالتناقض لا يوجب كون الاثبات المذكور معارضا لان الاشعار بالتناقض
لا يدل على الاستلزام اصلا فضلا عن الاستلزام الذي على ان الاستلزام
الضمني البين لا يستلزم كون الاثبات بمعارض وان لم يكن معارضا لم
يتوقف على علم الاستلزام المذكور فمن اين قلتم ان اثبات ما يتوقف على العلم
بالتناقض يكون كذلك لانه اذا علم التناقض يتوقف على العلم بوجوب الواجب
وعلم يتوقف على العلم بالتناقض وما هذا الا معارض وان قلت فيجب
البحث عن الواسع قوله وان اريد بالحط كل واحد لا خفاء في فساد هذا الشق
لان الباقي لا يكون الا بعض الممكنات واحد كما قيل قوله بل ما صلاحية
الجهتين عليه الاولى بدون الجهة الاخرى عليه وكذا الحال في النقيض قوله لوجود
جميع اجزائه وقد سبق ما فيه فتذكر قوله وتخلفه اي عن الحط قوله لا يكون
واجبا بالغير اقول هذا ليس بمطلوب هذا بين للمتأمل قوله ولا حاجة في ذلك
الى اعتبار المعية اه ولا يخفى انه لو اعتبرت المعية على وجه يكون معارضة
للمستدل لم يكن كلاما في رد حجته ما ذكر الحط ما هذا الحط ولا حاجة الى علم

الى عدم اعتبار الغيبة ولو قرر الكلام بان المراد انها حاجة الى اعتبار الجهة
الداعية على وجه يكون جزء من السلسلة لكان اولى للوجهين والله اعلم
قوله فيما سبق كما في الاسفار والاعلم انه سبق الى قلمي وسنذكر قريبا
قال في حاشية شرح الهداية في الرد على مذهب الامام فخر الدين بان
التصور لا يكون عقليا قسما من العلم الواحد اذ من الامور المعلومة
بالضرورة ان الاشياء المتعددة لا يعقل امرا واحدا عاما يشتمل عليها
حقيقة واحدة على وجه صورة المركب من الذي بالذات والذاتي في ان
دلالة على ان البينة في كل مركب لابد ان يفهم منه وعلما غير الذي
لما ذكره في سائر كتبه وتقرير هذا المقام ان وجه ما ذكره في علوم في
في هذا المقام قرار ان لو وجب تقدم العلة التامة لزم في المركب
تقدمها على نفسه بمرتبتين وهذا ينافي الاستغناء في بديهة العلة التامة
بل يجب ان يكون الامر بالعكس في حد سمي لان ثبوت العلة عليها
فيما سمي لتقدمها على معلول وعلمنا ان كان واحدا هنا في مقام
السند لكن كلام مشهور فيما بينهم والمن حد التنبيه على ما فيه وقبل
ان ابدا له هذا السؤال هنا ينبغي على ان يكون البحث في المركب من الجزء
مشتملا على المادة والصورة اذ المانع من تقدم العلة التامة على المعلول
انما يصور في هذه الصورة على ما هو مقتضى ما سمعت من ابن ان المركب
المذكور لا يشتمل على حاجة صورة على ما سقنا في جواب الاشكال
الثاني من ان البينة اللازمة عند ما يفهم في ذلك المركب وفيه ان ذلك الكلام

جار

جار في كل علة تامة فتطلق الاسباب لا يخفى وتصوير ذلك في العلة المؤلفة
المركبة من المادة والصورة لا يخفى نقول والسر فيه ان البحث الذي يجب
ذلك البحث فاني اخذت مع سبقها كان هذا البحث من مباحث العلة
سمات تلك الحاجة بعضها مادة وبعض صورة اولا فلا يرد ان خارج
عنه فيه تأمل لجواز ان يكون امر اعتباريا له مدخل في ذلك البحث كما
من الموجودات الممكنة والواجب فانه واقع في البحث بين الواجب
والممكن الذي هو ان الواجب علة تامة لكل العقل الاول مثلا على ما
الحكماء لكن لا حاجة الى جعل هذا من احتراز وعلة التامة نفسه ان
جعلا من ضرورة احتياجه الى الباقي الفاعل وفاعلية الفاعل
العلة وعدم علة تامة الى الفاعل على ما هو المعروف فليس الذي
دخول ذكر الى قول في بحث العلة والثانية في قول المصنف ومن
في كلام ابن الحاجب العلة عدم المعلول عند العامة في نفس الامر اذ لا خلاف
هذا البحث العلة التامة بحث الامور اذ هو في هذا الحكم بحيث
لكنه هنا في مقام السند لما علم ان السند ينبغي على ما ينبغي ان
لزم تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين على ما عرفت بحيث
ان علة وعلل معلول يجب ان يتقدم على معلول لها ان العلة على الوجه
في كلام الشارح على التعقيب فزاد ما ذكر فيما سبق ولو كان
منشأ تقدم العلة على ما ذكر ان ما يحتاج عنه ما يتقدم عليه لزم ان
تتقدم العلة التامة على نفسها لان ما يحتاج عنه تتقدم عليه كما ذكرت وهذا

وان منتهاه الى بعض جهة من بعض مثل السقف ليست مركبة من اجزاء واحدة
بل من ثلث واحدات وكذا الاربعة وما بعدها من المراتب فعلى هذا لك
ان يقال ان العلة الثالثة ايضا مركبة من العلل الثانية فيلزم ان يكون
الواجب مركبا هذا خلف ان علة الثانية اعلى سواء كان مركبا من العلة الاولى
والعدم او لا والا فانت تعلم ان هذا الجواب ايضا مما لا يتم به المرام لما
يعود ان شاء الله تعالى ما ذكرنا من استدلالنا على عدم تقدم العلة الثانية
على معلولها مع السند تا لما في هذا الكلام ليظهر لك المرام فنقول واما الثالث
وهو ان جميع الموجودات اه وكذا الحال في الجهة الاخرى الكب من الوجوب
والعدم الاول فانا نقيضه ممكن وعلته الثانية نقيضه وكذا الحال في الجهة الاخرى
المركب عندنا من كل منها واجب لذاته فانا نمنع كما صرح به وعلته
الثانية نقيضه وكذا الحال في الجهة الاخرى والجواب في كل الامر سواء لان
واحدا من الممكنات موجودة في الخارج اولا واعلم ان علة الوجود
تنقسم اقساما اربعة لان علة الثانية مغايرة للمعلول اولا ومغايرة بالذات وتقدم
عليه تاما وبالعدم ولا حاجة لتخصيصها بتقدم عليه هذا ويعلم منه ان
الفاعل المختار لا يجب ان يكون فاعليته مع الغير معدودة من اقسام العلة
التي توجب ان يكون الفعل له بل نقول انه يكون كذلك بالنسبة الى جميع ما
يصدر عنه بل بالنسبة الى شيء منها بل نقول ايضا ان الفاعل مختار في كل
معلول وكذا يحتمل كل من وجوب مغايرة الفاعل للمعول وتقدمه عليه
كما في العلة الثانية وبالجملة يحتمل تلك الوجوه المذكورة بحيث من العقل

المشهدي

المشهدي فيما بينهم ولا يخفى على الفطن تقبلها الله انا نقول ان
تلك القواعد المحدودة بالمكنات الصرفة تدبر قول ووجه التقدير عنه
ان يقال اه فيرد عليه ان الجواب بالجزء المذكور عدد الكل الجزئي عن الجزء
لكل فرد فرد لان حكم الافراد لا تتخالف حكم الجماعة كما ذكرتم فكل من افراد
واحد يستوعب علة كون الجزئي الذي هذا المركب من ذلك الجزء يستوعب
علة غاية ما في الباب ان يكون الاول واحدا والثاني متعددة وذلك لا
ان يقال ان علة الجزئي علة علل الاجزاء وعلل الاجزاء اجزاء العلة
في الجزئي المركب منها ليست خارجة عن علة الثانية بل هي عينها وليست
كذلك بالنسبة الى علل والعلة بان الجزء الاخير لجزء العلة
الثانية للجزئي كما ان لبس بداخل في علل الاجزاء السابقة بل هي لتحصل
وعلمت من قبل انتهاء الكل الجزئي بالاخرة الى الواجب وتدبر ما ذكرنا
في كلامه وسيجيء الاشارة الى الفرق بينهما مع اندفاع جدلية ما ذكره
فيه وما عدد المشهدي فيما بينهم وسيجيء في سلامه الاعتراض فيما ذكره
وبعد اللتيا والتي لبعد هذا الكلام يظهر بما قدمنا في ما ذكره
من ان جميع الموجودات ان الواجب والممكن ممكن او واجب لذاته من
العلة الثانية لها وتقدمها عليه في جميع الجوامع غاية الامر ان الكمال
وما ذكرنا الفرق بينه وبين علة العلة الثانية في باب ان الله واجب لذاته
الذي لتقسيم علة الوجب علة الذي لتقييد لما كان متقدما عليه كما اشرنا اليه
فتدبر تامل يظهر لك حقيقة الحال في تحقيق هذا المقال وما ذكرت العبد

غفر له

ان يوجد لعدمه ثبت الواجب سواء تحقق الاولوية الذاتية
سابقة الوقوع او لم تحقق اصلا فلا يتوقف ثبوت الواجب
تحقق تلك الاولوية الذاتية وعلى ما ذكرناه فقد ظهر الخلل
من وجوه تقدم ان ما ذكرناه من الدليل انما يدل على امكان وجوده
في وقت وعدمه في وقت آخر فهذا التوجيه لا يجدي في العلة الاولية بالنسبة
الى معلولها لانها يجب لوجوده الكلية كما ذكر المصنف حاشية شرح
التجريد [illegible] والثاني قال بالتقدم بالامكان والاحتياج وهايا
وقتيا مندفعة اما الاول فلان ما ذكرناه من الدليل انما يدل على طلب العلة
[illegible] وهذا لا يكفي بل لا بد من ان يدل على ان الواقع
لا يترجح على ما ليس بواقع الا بالعلة وهذا ما ذكرناه عند
عارضنا هذه الدليل بان ثبوت الوجود مطلقا في نفسه او
الصفات الخاصة الى الوجود كالامكان والا
حتياج وعلى هذا فيصح ان يقال ان الوجود بالقوة
في الاعدام مع تقدم العدم عليه في الوجود الذي وجدت وان
اردت فيه تقبل الكلام فارجع الى ما ذكرته المصنف في حاشية شرح التجريد
ولم يرد فيه ما يعتد به عليه في تعليقاته الى آخره اعلم ان النسبة
في العلة الى ما ذكرها انما هي في الوجوبات او الوجودات اولا
وكذا الحال في سائر الصفات الاضافية الوجود [illegible]

الواجب

الوجود يكون اه لسلمه هذا في الوجود الخاص فقد الحال
في الوجود الذهني ليس كذلك [illegible] واحكمه اذا وجب الحكم له يزيد
على الاستلزام والمزيد على التقدم فلا يكون ما يذكر الخاتون
في التقدم تاما عند الحكم فقد اعترف القوشجي انه ليس بتمام
عقلا لانه لا دليل ولا برهان على هذا الذي ما قدمناه ابراه
في شرح رسالة اثبات الواجب جلد [illegible]
وقد دفع الفاضل المحقق [illegible] هذا الوجه وقد بينا اسباب الدفع
جلد ذكرنا في يوم الاحد بعد الصلاة ولا ينبغي ان يعارض الاوهام
في بلدة بلكرام مدرسة محمد القلي [illegible] ان يتفق الدليل من يتم
الحاقد الشريف الى [illegible] والا فالمصنف الى [illegible]
وابن حسن عفا الله عنه ولوالديه [illegible]
وصحبه المؤمنين والمؤمنات والصلاة والسلام
على نبينا الله العالم في الدارين مع ما قال آمين

تاريخ
١١٤٥